دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر: "دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)"

د. السيــده كمــال قرطــام *

مستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). اعتمدت الدراسة على تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك بالإعتماد على مدخل الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL لتقدير معلمات الأجل الطويل والقصير، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). اتضح من دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الفقر أن الاقتصاد المصري قد عانى من حدوث تذبذبات فى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد في معدلات الفقر خلال فترة الدراسة مما يعكس ضرورة التنسيق بين طبيعة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذبا لتلك التدفقات في مصر. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دليل التنمية البشرية كمؤشر للحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل.

كلمات مفتاحية: *الاستثمار الأجنبي المباشر، الفقر، الاقتصاد المصري، نموذج ARDL*

Abstract

The study aims to analyze and measure the impact of foreign direct investment on poverty reductionin in the short and long run in the Egyptian economy during the period (1990-2018). The study relied on the method of joint integration using Bounds testing based on (ARDL) approach for the estimation of long-run relationships and the (ECM) model for estimating short-run relationships using annual time series data for the period (1990-2018). It is evident from the study of the development of foreign direct investment and poverty rates that the Egyptian economy

* مدرس الاقتصاد – كلية التجارة- جامعة دمنهور

E-mail: Sayeda_1410@yahoo.com

has suffered from fluctuations in foreign direct investment flows and an increase in poverty rates during the study period, which reflects the need for consistent between the nature of foreign investments inflows to Egypt and with the medium or low employment to output elasticity of the sectors that are regarded as the most attractive to those flows in Egypt. The results showed that FDI had a positive and significant impact on the human development index as an indicator for poverty reduction in the short and long run.

Key words:Foreign direct investment, Poverty, Egyptian economy, ARDL Model.

مقدمة

اهتمت العديد من الدول المتقدمة بمحاربة الفقر فى محاولة لإعادة بناء الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال المساعدات التى يقدمها البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية. ويُعرف الفقر طبقاً لتقارير البنك الدولي على أنه "الحرمان من الرفاهة البشرية". ويشمل مفهوم الفقر العديد من الأبعاد كانخفاض الدخول وعدم القدرة على الحصول على السلع والخدمات التى تكفل للفرد مستوى معيشي لائق، كما يشمل أيضاً انخفاض مستويات التعليم، والصحة، وانخفاض القدرة على الوصول إلى المياة النظيفة، وعدم كفاية الأمن والمشاركة السياسية، وعدم توافر فرص الحصول على حياة أفضل. وتعانى عديد من الدول ولاسيما الدول النامية والأقل نمواً من مشكلات مثل البطالة والنمو السكانى والركود الاقتصادي والفقر وعدم العدالة فى توزيع الدخل. وفى مثل هذه الظروف يتطلب تحقيق الاستقرار الاقصادى ومواكبة المنافسة الدولية خلق فرص عمل جديدة من خلال استخدام ونشر التكنولوجيا الحديثة والاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة (Assadzadeh & Pourqoly, 2013). بعبارة أخرى يصبح التصنيع طوق النجاة لهذه الدول. ومما لا شك فيه أن التصنيع يتطلب قدرٍ كافٍ من الاستثمارات والتبادل التجاري وكلاهما نادراً فى الدول النامية. ويعد انخفاض الاستثمار أحد الأسباب الرئيسية لوقوع عديد من الدول النامية فى دائرة مفرغة من الفقر والتخلف، ونظراً لأن المدخرات المحلية فى معظم الدول النامية لا تفي بحاجات الاستثمار وغالباً لا تؤدي إلى تراكم رأس المال، لذلك تحولت هذه البلاد إلى الاستثمار الأجنبى وزيادة الأنشطة الاقتصادية كوسيلة للتغلب على نقص الاستثمار وكسر الحلقة المفرغة من الفقر والتخلف. ويُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر طبقاً لمؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه "رأس المال الذي يضمن تحقيق أرباح مستمرة ولفترات زمنية طويلة للشخصية الطبيعية والقانونية التى تقوم بالاستثمار فى مشروعات تقع خارج حدود بلد المستثمر". وحيث يؤثر الاستثمار الأجنبى المباشر على الفقر من خلال خلق فرص العمل، فإنه من المهم دراسة أثره على الحد من الفقر. ورغم أن عديد من الأبحاث قامت بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى إلا أن علاقته مع الفقر لم يتناولها إلا عدد قليل من الدراسات.

١-١: مشكلة البحث

يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفاً وسيطاً يعمل صانعو السياسات الاقتصادية – خاصةً في الدول النامية– على تحقيقه كوسيلة فعالة لاستحداث الوظائف، ونقل التكنولوجيا، وتحسين المهارات، وبناء قدرات إنتاجية جديدة بما يحقق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية من نمو ورفاهه اقتصادية، ومن ثم الحد من الفقر. ولقد شهد الاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات كبيرة فى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وفي معدلات الفقر، لذلك تتمثل مشكلة البحث في دراسة وقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الحد من الفقر في الاقتصاد المصري، وذلك في كل من الأجل الطويل والقصير.

١-٢: فرض البحث

يسعى البحث إلى اختبار فرضية أساسية وهى : "يؤثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على الحد من الفقر في الاقتصاد المصري في الأجلين الطويل والقصير".

وينقسم البحث إلى اربعة أقسام رئيسية وهى: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر فى الأدبيات الاقتصادية، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر فى الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، تحديد المنهجية وطرق التقدير وتحليل النتائج من خلال بناء نموذج قياسي لقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وأخيراً النتائج والتوصيات.

٢- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر فى الأدبيات الاقتصادية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر، بالإضافة إلى استعراض لبعض الدراسات التطبيقية. ولتحقيق هذا الهدف يتم تناول هذا القسم من خلال البنود الفرعية التالية:

٢-١: الأدبيات النظرية

لقد تناولت عديد من الدراسات دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى الحد من الفقر، بعضها ارتبط بالدول النامية لكن القليل من تلك الأبحاث تناول العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والفقر. يمكن تصنيف أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر إلى أثار غير مباشرة وأخرى مباشرة. يعمل الأثر غير المباشر من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي مع افتراض زيادة دور النمو الاقتصادي في الحد من الفقر(Dollar and Kraay, 2001). ويعمل الأثر المباشر من خلال أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف (Chudnovsky and Lopez, 1999). وتختلف تلك الآثار المباشرة وغير المباشرة من حالة لآخرى وفقاً لعدة عوامل يتمثل أهمها في: أ- حجم الاستثمارات الأجنبية ونوعية تلك الاستثمارات . ب- الشكل الذي يتخذه الاستثمار الأجنبي ما إذا كان في شكل استثمارات جديدة أو عمليات اندماج أو استحواذ أو خصخصة (Shamim et al., 2014, P.466). جـ- خصائص القطاع الاقتصادي الذي يتدفق إليه الاستثمارات الأجنبية. د- التطورات التكنولوجية ومرونة سوق العمل. هـ- الضرائب المدفوعة بواسطة الشركات التابعة. و- كفأة الاستثمارات والأجور. الإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والعوامل المؤسسية للبلد المضيف (Tambunan, 2006, P.3).

٢-١-١: الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر

يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات، أولاً: زيادة التكوين الرأسمالي. ثانياً: الروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية. ويعد نقل التكنولوجيا أكثر تأثيرا من تدفقات رأس المال المادي (Hemmer& Phuong, 2002, P.2)، وهذه العوامل الخارجية والأثار غير المباشرة التي تُحدثها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية قد تكون افقية أو رأسية (Gohou & Soumare, 2012, P.76).

أولاً: زيادة التكوين الرأسمالي

أوضحت نظريات النمو الاقتصادى التقليدية(Solow-Swan) أن التخلف الاقتصادي يرجع إلى انخفاض حجم رأس المال، حيث يتحقق النمو الاقتصادي نتيجة زيادة تراكم رأس المال. ونفس الرأي بالنسبة للنماذج الحديثة التى ترى أن زيادة وتعبئة المدخرات من خلال تطوير النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز تكوين رأس المال المحلي (Hernandez & Calvo, 2006, P.7). وفيما يتعلق بالفقر، فإن تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسب أهمية أكبر عندما تترجم زيادة تكوين رأس المال إلى خلق فرص عمل جديدة. فإذا كان سبب الفقر هو وجود بطالة

اجبارية فإن تدفق الشركات الأجنبية الجديدة إلى الداخل سوف يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة والحد من الفقر (Kokko, 1998, PP.517-518).

أوضحت الأدبيات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن تؤدي مباشرة إلى زيادة مخزون رأس المال الكلي، وتعتمد الزيادة فى رأس المال الاستثماري الناتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على درجة الإحلال والتكامل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المحلي، فكلما ذادت درجة تكامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي كلما ذادت مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الحد من الفقر (De Mello, 1999, P.135). من ناحية آخرى إذا قام الاستثمار الأجنبي المباشر بالإحلال محل الاستثمار المحلي نتيجة أثر مزاحمة الشركات المحلية فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال الاستثماري الكلي وتخفيض الفقر يعتمد على ما إذا كان أثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي الجديد للاستثمار المحلي كامل أم لا (Magombeyi & Odhlambo, 2017, P.78). فإذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عمليات اندماج واستحواذ فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤدي إلى زيادة رأس المال أو زيادة النشاط الإنتاجي ولكن مجرد تغيير في الملكية، ومن ثم لا يترتب على هذا النوع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حدوث زيادة فى رفاهية الأفراد في البلد المضيف. أما إذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل استثمارات جديدة لرأس المال فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة المنافع التي تحققها الدولة المضيفة مقارنة بعمليات الاندماج والاستحواذ (Meyer, 2004, P.260). ورغم ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الحالات التي يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر مكثف لرأس المال أو يستخدم تقنيات متقدمة في الوقت الذي تفتقر فيه الدولة المضيفة إلى القوى العاملة ذات المهارة المرتفعة.

قد يعمل آثر المزاحمة أيضًا من خلال آليات السوق، حيث قد تفقد الشركات المحلية حصتها في السوق أمام شركات أجنبية جديدة ويعرف هذا بـــ "أثر المنافسة". بينما أن هذا التأثير أقل حدة في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، إلا أنه لا يمكن تجاهله عندما تقوم الشركات الأجنبية بتزويد السوق المحلي بخدمات أو سلع غير قابلة للتداول. بالإضافة إلى أثر المنافسة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له أيضاً أثر يسمى "اثر ارتباط" فيمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز الإنتاج المحلي لكل من منتجي السلع الوسيطة والنهائية. وبالنسبة للفقراء، يكون أثر المنافسة ضار إذا انسحبت الشركات الصغيرة من الأسواق المحلية وقامت الشركات الأجنبية بتوظيف عدد من العمال أقل من الشركات المحلية مما يؤثر سلباً على التوظف والفقر. وحيث أن الآثار المختلفة للاستثمار الأجنبي متنوعة ومتناقضة مع بعضها البعض فإن الأثر الكلي

لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد رأس المال يظل غير محدد، ويتوقع أن يكون الأثر ايجابياً في النهاية ولكن ربما يكون أقل من حجم التدفقات المبدئية (Hernandez & Calvo, 2006, P.9).

ثانياً: الروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية

تكون الروابط الإنتاجية خلفية اذا ماترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الطلب على السلع الوسيطة، مما يؤدي إلى زيادة انتاج السلع الوسيطة ورفع مستوى كفاءتها من خلال وفورات الحجم. وقد تكون الروابط الإنتاجية أمامية عندما تقوم الشركات الأجنبية بإمداد الشركات المحلية بالمدخلات بأسعار منخفضة – مما يسمح لها بالتوسع والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير– وتوفير السلع للمستهلكين المحليين بأسعار منخفضة. وفيما يتعلق بالحد من الفقر، فإن روابط الإنتاج الخلفية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية تكون أكثر أهمية لأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز التوسع في الإنتاج المحلي من السلع الوسيطة وهذا قد يؤدي إلى زيادة انتاجية الشركات المحلية ورفع مستوى الأجور. بالتالي لا يمكن تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل دون تحديد القطاعات الاقتصادية التي يتفاعل معها، حيث يعتبر الموقع في سلسلة الإنتاج هو المحدد الأساسي لحدوث الروبط الخلفية. فعلى سبيل المثال، في القطاع الأولي تكون عمليات الإنتاج مستمرة ومكثفة لرأس المال وتكون الفرصة محدودة للروابط الإنتاجية الخلفية بين الشركات متعددة الجنسيات والموردين المحليين، على العكس بالنسبة لقطاعات الصناعة والخدمات.

ثالثاً: تحويل التكنولوجيا

يعد تحويل التكنولوجيا الأثر الأكثر أهمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحويل التكنولوجيا من خلال قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة (مثل التقليد من قبل الشركات المحلية، تدريب العمال المحليين، ومهارات الإدارة، وتعزيز المعايير الاجتماعية والبيئية) مما يسرع النمو ليس نتيجة لزيادة حجم رأس المال ولكن بفضل التطور التكنولوجي وهذا يتماشى مع نظريات النمو الاقتصادي الحديثة (Hernandez & Calvo, 2006, P.10).

ويحدث تحويل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية عن طريق نقل التكنولوجيا أو عن طريق انتشار التكنولوجيا. أ- نقل التكنولوجيا: وهو نقل رسمى للتكنولوجيا يتم من خلال الأسواق، على سبيل المثال التراخيص بنقل التكنولوجيا والمشروعات المشتركة. ويحقق الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل سلعها المادية ومعرفتها الضمنية، التي تشمل مهارات جديدة وقدرات فنية وتنظيمية للشركات الأجنبية التابعة وغيرها من

المؤسسات المحلية بالتزامن مع ضخ الأنشطة الرأسمالية. ونقل التكنولوجيا بهذا المعنى يكون بمثابة نقل داخلي أو نقل داخل الشركة وهو يختلف عن النقل الخارجي مثل التراخيص. يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الوصول إلى مجموعة كاملة من الأصول التكنولوجية والتنظيمية والمهارات في البلدان المضيفة، ومن ثم يمكن للبلدان المضيفة استخدام مجموعة أكبر من التكنولوجيا وتوسيع قاعدتها الإنتاجية. ومن المرجح بشكل عام أن يتم نقل التكنولوجيا الجديدة والكفئ من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من الترخيص بسبب أسواق التكنولوجيا غير الكاملة (UNCTAD, 1999, P.203). ب- انتشار التكنولوجيا. ويحدث انتشار التكنولوجيا بطريقين هما، أولاً: الانتشار الرأسي. ثانياً: الانتشار الأفقي.

أولاً: الانتشار الرأسي

يحدث انتشار التكنولوجيا من خلال قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدة الفنية للمتعاملين معها من الموردين أو الموزعين، حيث تنشأ علاقات بين الصناعات ويحدث تفاعل بين الشركات الأجنبية التابعة والعملاء الاقتصاديين الذين يقومون بنشاط التوريد أو التوزيع في الدولة المضيفة (Meyer, 2004). ويتحقق الانتشار الرأسي للتكنولوجيا من خلال أنشطة تقليد التكنولوجيا والهندسة العكسية والمنافسة، وتنتشر من خلال نوعين من الروابط هما الروابط الأمامية والروابط الخلفية. تنشأ الروابط الخلفية عندما تعمل الشركات المحلية كمصدر للسلع الوسيطة التي تستخدمها الشركات الأجنبية. وكلما زاد الطلب على السلع الوسيطة يزداد الحافز لدى الشركات المحلية على التوسع في انتاج هذه السلع. أما الروابط الأمامية فهى تتضمن نمو صناعة تستخدم المنتجات التي تنتجها الشركات الأجنبية التابعة. وتعتمد منافع الرفاهة الناتجة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى قوة الروابط الأمامية والقطاع الذي تنتمي إلية الشركة الأجنبية وعلى اسلوب الاستثمار الأجنبي ما إذا كان انشاء شركات أجنبية جديدة تابعة – مما يحقق زيادة في المنافسة والعمالة – أو عمليات استحواذ تنطوي على مجرد نقل ملكية شركات عاملة بكامل طاقتها (Meyer, 2004, P.76).

ثانياً: الانتشار الأفقي

يحدث الانتشار الأفقي داخل الصناعة، حيث تنتشر التكنولوجيا نتيجة المعاملات غير التعاقدية وغير السوقية التي تنشأ بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية وتسمى بالآثار الخارجية. وتنقسم تلك الآثار إلى أثرين هما أثر حركة العمال Labour turnover ، وأثر المعرفة Demonstration effect.

١- أثر حركة العمال Labour turnover

لا يتضمن تحويل التكنولوجيا انتقال المعدات والإدارة والتقنيات الحديثة فقط وإنما أيضاً انتقال العاملين الذين يتم تدريبهم داخل الشركات الأجنبية التابعة. ويساعد تحرك العمال على نشر التكنولوجيا إلى الشركات الآخرى داخل الاقتصاد المحلي عندما يتحول العمال المحليين المدربين أو الموظفين في الشركات الأجنبية التابعة إلى أصحاب شركات خاصة. وتدفع هذه الحقيقة المستثمرين الأجانب لدفع أجور كفأة للعمال للإحتفاظ بهم في الشركات الأجنبية، وفي حالات آخرى يقل الحافز لدى المستثمرين الأجانب على الاستثمار في رأس المال البشري المحلي في الدولة المضيفة مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الدولة المضيفة. ولذلك فإن وضع قيود على تحرك العمال تم تحديدها من قبل بعض الدول النامية (Hemmer& Phuong, 2002,PP.3-4).

٢- أثر المعرفة أو الإيضاح Demonstration effect

يترتب على تقديم منتجات الجديدة أو ادخال تقنيات الحديثة بواسطة الشركات الأجنبية التابعة تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات والمخاطرة المرتبطة بتبني الشركات المحلية لهذه التقنيات أو العمليات الإنتاجية. وهذا يحفز الشركات المحلية على اتباع هذه التكنولوجيا إما من خلال التقليد والمحاكاة أو من خلال الهندسة العكسية، ولذلك تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة التقنيات المتاحة أمام الشركات المحلية (Saggi, 2000). ومن العوامل المحددة لانتشار التكنولوجيا سواء داخل الصناعة أو بين الصناعات حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة التقنية بين الشركات المحلية والأجنبية والبيئة التنافسية (Meyer & Sinani, 2009).

٢-١-٢: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر

يعمل الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر من خلال توفير فرص العمل والتدريب للعمال المحليين. وعندما يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل استثمارات جديدة greenfield ولا يحل محل الاستثمار المحلي على الإطلاق فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في تخفيض معدلات البطالة الكلية والبطالة الجزئية وبالتالي الحد من الفقر بشكل مباشر. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على التوظف وهذا بمثابة الأثر الرئيس لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر. لا يتضمن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف فقط خلق وظائف جديدة داخل الشركات الأجنبية التابعة (وهو ما يُعرف بالتوظف المباشر) ولكن أيضاً الوظائف التي تنشأ داخل الكيانات ذات الصلة أفقياً أو رأسياً أو

على المستوى الكلي (وهو ما يعرف بالتوظف غير المباشر) (UNCTAD, 1994, PP.192-195).

يتضمن التوظف المباشر تخفيض مستوى البطالة، ويتحقق عندما يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل استثمارات جديدة Green-field ويرتبط بانتاج منتجات ليس لها بدائل قريبة في الدولة المضيفة. وقد يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع معدلات البطالة عندما يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل عمليات اندماج واستحواذ لأن أنشطة الاندماج والاستحواذ غالباً ما تكون مصحوبة بإعادة هيكلة للشركات المندمجة وفقاً للأهداف الكامنة وراء عمليات الاندماج والاستحواذ (UNCTAD, 1999, P.261). أما بالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف غير المباشر في الشركات المرتبطة راسياً شاملةً الروابط الخلفية كالموردين والمتعهدين، والروابط الأمامية كالموزعين والوكلاء فإنه يكون أكثر تعقيداً. فقد يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع فى معدلات التوظف في الكيانات المرتبطة خلفياً عندما تقوم الشركات الأجنبية بشراء المواد الخام وقطع الغيار والمكونات والخدمات اللازمة من الشركات المحلية مما يحفز هذه الشركات على التوسع في العمليات. على العكس قد لا يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً أو يكون له تأثيراً سلبياً عندما يعتمد على المدخلات المستوردة. كذلك قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على التوظف في الكيانات المرتبطة للأمام التى تستخدم موزعين محليين. وبالنسبة للتوظف غير المباشر في الكيانات المرتبطة افقياً مثل الشركات المحلية المتنافسة في نفس الصناعة مع الشركات الأجنبية التابعة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له أثراً سلبياً عندما تواجه الشركات المحلية منافسة عالية، ويكون هذا التأثير كبيراً عندما تحل الشركات الأجنبية المكثفة لرأس المال والتكنولوجيا محل الشركات المحلية المكثفة للعمالة.

يوضح نموذج هيكشر أولين "Heckscher-Ohlin model" أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية قد تولد آثاراً سلبية على البطالة والفقر، وذلك بسبب وفرة الأيدي العاملة غير الماهرة في الدول النامية مما يسبب انخفاض الأجور النسبيية للعمالة غير الماهرة مقارنةً بالدول المتقدمة، مما يؤدي إلى الزيادة النسبية للمنتجات كثيفة العمالة مقارنةً بالدول المتقدمة. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة فهى تؤدي إلى زيادة انتاج المنتجات كثيفة رأس المال وتقلص القطاع التقليدي كثيف العمالة شريطة عدم تغير الأسعار النسبية للمنتجات وثبات الأسعار النسبية لعومل الانتاج وثبات الفن الإنتاجي المستخدم. وقد يزداد الطلب على العمالة الماهرة في القطاعات كثيفة رأس المال في الدول منخفضة النمو بينما يظل الطلب على العمالة غير

الماهرة ثابت أو ينخفض. لذلك فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة خاصة العمالة غير الماهرة، ومن ثم على الفقر يكون سلبياً. لذلك يكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف معقد وصعب التنبؤ به. إن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر لا تعمل فقط من خلال زيادة التوظف ولكن أيضاً من خلال جودة الوظائف. فقد تنخفض البطالة في البلدان المضيفة الأقل نمواً من خلال توفير وظائف بأجور أعلى وظروف عمل وتدريب وترقية أفضل. كما أن موقع التوظيف أو مكان العمل الذي أوجده الاستثمار الأجنبي المباشر له صلة مباشرة بالحد من الفقر، فقد تؤدي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة أو المناطق الفقيرة بشكل عام إلى زيادة الدخل بشكل مباشرة في هذه المناطق (Hemmer& Phuong, 2002,PP.6-7).

٢-٢: الأدبيات التطبيقية

تعتبر الأدبيات التطبيقية التي قامت بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر محدودة والنتائج منقسمة. فبينما توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر وجدت دراسات آخرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة حدة الفقر، توصلت دراسات آخرى عدم وجود تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الدراسات:

• دراسة بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في فيتنام"، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر عملياً. واعتمدت على بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٧٣-٢٠١١) تم جمعها من دليل الإحصائيات ومؤشرات التنمية العالمية والمسح الاقتصادي لباكستان. وقد تم تقدير النموذج الأول في هذه الدراسة باستخدام تقنية ARDL، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وسعر الصرف والاستقرار السياسي والتنمية المالية والاستثمار الأجنبي المباشر. تم تقدير النموذج الثاني باستخدام تقنية التكامل المشترك، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي على الفقر، وبالتالي يقلل من الفقر في الدولة إلى جانب متغيرات التحكم الأخرى مثل التنمية المالية، والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام الذي يقلل أيضًا من الفقر في الدولة (Hung, 1999).

• دراسة بعنوان "هل يُخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من الفقر في افريقيا وهل يوجد اختلافات اقليمية"، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في عينة من الدول يبلغ عددها ٥٢ دولة باستخدام بيانات قطاعية للفترة (١٩٩٠-

٢٠٠٧). استخدمت الدراسة كل من دليل التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشرين للفقر، واعتمدت على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. وجدت الدراسة علاقة إيجابية قوية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر لكلا المؤشرين للفقر في أفريقيا، لكنه توجد تفاوتات إقليمية كبيرة بين المناطق المختلفة (Gohou & Soumare, 2012).

• دراسة بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في الدول النامية"، هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومن ثم على تخفيض الفقر في الدول النامية. استخدمت الدراسة بيانات عن ٨٥ دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، ولتقدير العلاقة قصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ(VECM). وأوضحت الدراسة وجود أثر ضعيف وغير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على خفض البطالة في الدول النامية. وتوصلت النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر ولكنه غير معنوي. وقد يرجع ذلك إلى قيام الشركات الأجنبية بإعادة الأرباح إلى الدولة الأم وبسبب أثر مزاحمة الشركات الأجنبية للاستثمار المحلي (Arabyat, 2017).

• دراسة بعنوان "بحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على جهود تخفيض الفقر في أفريقيا"، هدفت الدراسة إلى بحث ما إذا كانت العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والموارد الطبيعية المتاحة تؤدي إلى تخفيض الفقر في جنوب وغرب أفريقيا باستخدام بيانات قطاعية لعدد ١٦ دولة من جنوب وغرب أفريقيا للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢). وقامت بتحليل البيانات (الآثار الثابتة، الآثار العشوائية ، المربعات الصغرى العادية المجمعة (OLS، GMM). واستخدامت الدراسة ثلاثة مقاييس للفقر هي متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، الإنفاق الإستهلاكي الكلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل الوفيات للرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع طرق تحليل البيانات الأربعة تعطي نتائج مماثلة، فالتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والموارد الطبيعية أدى إلى تخفيض مستويات الفقر في البلدان الأفريقية التي تمت دراستها (Tsaurai, 2018).

• دراسة بعنوان "تحليل ديناميكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض الفقر فى موريشيوس"، هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى قدرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تقليل الفقر أو زيادة الرفاهة في موريشيوس. واستخدمت الدراسة بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣). واعتمدت الدراسة على نموذج

(VECM) وتحليل VAR. أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بالفعل في الحد من الفقر، وأن قيمة المعاملات أصغر نسبيًا على المدى القصير بالمقارنة مع المدى الطويل. أيضا توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر. علاوة على ذلك، تؤكد النتائج حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من الفقر من خلال العمالة. ومن العوامل الهامة الأخرى التي تسهم في الحد من الفقر وفقًا لهذه الدراسة هي زيادة الإنفاق الحكومي وكذلك الانفتاح التجاري (Fauzel et al., 2016).

• دراسة بعنوان "هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر؟ الأدلة التجريبية من دول وسط أوروبا وغرب البلقان"، هدفت الدراسة إلى بحث تجريبي لصحة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر في اثنتي عشرة دولة أوروبية تمر بمرحلة انتقالية وما بعد المرحلة الانتقالية مقسمة إلى منطقتين بين عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠١٥. وجدت الدراسة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر تختلف بين منطقتين (منطقة غرب البلقان ومنطقة أوروبا الوسطى). وفي حين أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر إيجابية في منطقة غرب البلقان، فهي غير معنوية وسلبية في منطقة أوروبا الوسطى (Ganic, 2019).

• دراسة بعنوان "تحليل بيانات قطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر والفقر من منظور الدول النامية"، هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر على المستوى الكلي في بلدان نامية مختارة. ووجدت الدراسة أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يمكن أن تتخذ عدة أشكال مثل: نقل التكنولوجيا، وتنمية رأس المال البشري، وزيادة المنافسة في الأسواق المحلية. استخدمت الدراسة تحليل بيانات قطاعية عن ٢٦ دولة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، وأوضحت النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر، ومن ثم يقلل الاستثمار الأجنبي المباشر من الفقر في البلدان النامية المختارة (Ucal, 2014).

• دراسة بعنوان "آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في فيتنام"، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في فيتنام، استخدمت الدراسة تحليلين للانحدار لتقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ثم تأثير النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في المقاطعات والمدن في فيتنام. واستخدمت الدراسة بيانات قطاعية تم جمعها للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) لعدد ١٢ مقاطعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على مستوى الدولة، ومن ثم يكون لتدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر أثر إيجابي وقوي بشكل مباشر على الحد من الفقر في المقاطعة (Hung, 2005).

• دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر: الهند في السياق الإقليمي"، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في الهند عملياً خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١). قامت الدراسة بتحليل التدفقات الخارجة والتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منفصل. واستخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL)، وأوضحت النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وأظهرت النتائج أن الهند تتفق مع دول جنوب آسيا في بعض النواحي وتتناقض معها في نواحٍ أخرى. وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل لها التأثير المطلوب للحد من الفقر في الهند ودول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وقد يرجع ذلك إلى خلق فرص العمل لمستويات مختلفة من المهارات بين العمال. بينما يكون أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج مختلف تمامًا فهي ليست معنوية بالنسبة لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ولكنها ذات تأثير معنوي على الحد من الفقر في حالة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لخارج الهند (Agarwal et al., 2017).

• دراسة بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعمالة والحد من الفقر في أوغندا"، هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعمالة والفقر في أوغندا. اعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٨٥-٢٠١٤)، واستخدمت تحليل التكامل المشترك لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، ونموذج المعادلات الأنية لتحديد العلاقات قصيرة الأجل. وأوضحت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي لأوغندا والعمالة والحد من الفقر. وعلى الرغم من أنه يساهم في النمو الاقتصادي فإن المعامل سلبي. يُعزى ذلك جزئيًا إلى الانتاجية الكلية لرأس المال (TFP)، كما هو موضح في نموذج Solow-Swan والقدرة الاستيعابية لأوغندا باعتبارها من أقل البلدان نمواً (Wakyereza, 2017).

٣- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٨)

يتناول هذا القسم بندين فرعيين: يتناول البند الأول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٨)، ويختص البند الآخر بتطور معدلات الفقر في مصر خلال نفس الفترة.

٣-١: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر

اتخذت مصر العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرحلة مهمة في الإصلاح المالي والاقتصادي والتي استهدفت رفع كفاءة النظام المالي والمصرفي وتوسيع قاعدة الملكية باعتماد مجموعة من الإصلاحات ذات الأطر الاقتصادية والهيكلية. وكما يبين الشكل رقم (١) بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٧٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ وانخفض في العام التالي إلى ٢٥٣ مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (-٦٥,٥%)، ويمكن إن نعزو ذلك إلى ظروف عدم الاستقرار التي سادت منطقة الشرق الأوسط عقب غزو العراق للكويت. وفي عام ١٩٩٥ تراجع حجم الاستثمار الأجنبي إلى ٥٩٥ مليون دولار وبنسبة نمو سنوي سالبة (-٤٧,٥%) عن عام ١٩٩٤ بلغت (-٤٧,٥%) ، وفي عام ١٩٩٨ حصلت مصر على استثمارات أجنبية تصل إلى ١٠٧٦ مليون دولار بزيادة تصل إلى ١٨٥ مليون دولار عن عام ١٩٩٧ وبنسبة ٦٠% عن عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الوارد ٢٣٧,٤ مليون دولار وبنسبة نمو سالبة بلغت (-٦٣%) ويمكن أن نعزوها أيضا إلى ظروف الحرب على العراق ليعقب ذلك ارتفاع مضطرد في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١٥٧,٤ مليون دولار والسبب في ذلك يرجع إلى اتخاذ الحكومة المصرية مزيد من الاصلاحات منذ عام ٢٠٠٤ شملت تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز تحرير التجارة الاقليمية وتبسيط إجراءات الاستثمار وانعكس ذلك على وضع مصر في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار وأهمها مؤشر إمكانات جذب الاستثمار حيث بدأ في التحسن منذ عام ٢٠٠٤ إلا أن مؤشر أداء جذب الاستثمارات تراجع تراجعاً شديداً منذ عام ٢٠٠٤ ولم يبدأ التحسن مرة أخرى إلا بعد عام ٢٠٠٨ ولكن لم يرجع الى مستوياته السابقة (حسين، ٢٠١٨، ص١٧٣). ووصل حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مصر نحو ٥٣٧٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ واستمر بالارتفاع في عام ٢٠٠٧ ليبلغ أقصاه ١١٥٧٨ مليون دولار وبنسبة نمو سنوي بلغ ١٥,٣ % ثم عاد للهبوط في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٤٩٤,٦ مليون دولار وليستمر بالهبوط مجددا حيث وصل إلى ٦٧١١,٦ و ٦٣٨٥,٦ مليون دولار في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي. وتراجع حجم هذه التدفقات عام ٢٠١١ بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث وصل حجم التتدفقات إلى نحو ٤٨٣ مليون دولار بالسالب، ثم بدأ فى الزيادة من نحو ٢,٨ مليار فى٢٠١٢ حتى وصل إلى نحو ٩ مليار دولار عام ٢٠١٩.

شكل رقم (١)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

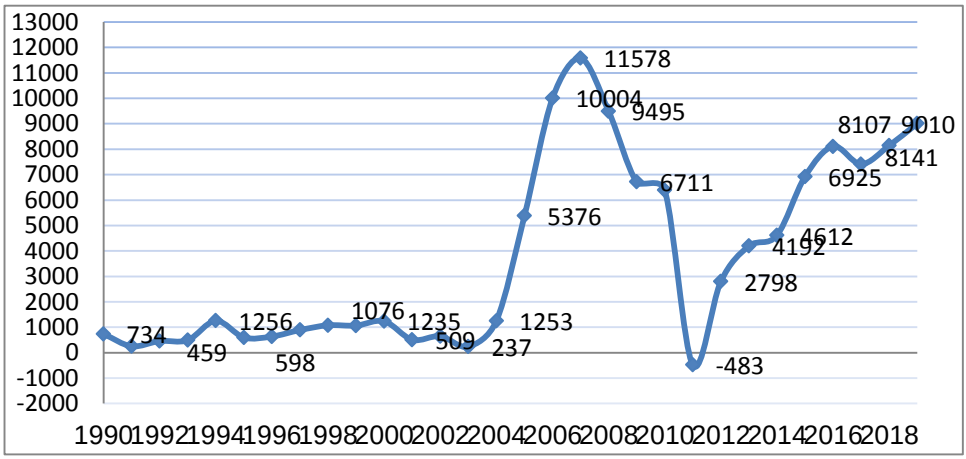

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات، World Bank, World Development Indicators

٣-٢: تطور الفقر فى مصر

يمكن قياس الفقر من خلال عدة مؤشرات ومنها: ١- مؤشرات قياس مستوى المعيشة، ويمكن قياسها بواسطة دخل الأسرة (الانفاق الاستهلاكي الإجمالي للاسرة)؛ ومؤشر حجم الدخل الموجه لاستهلاك الغذاء؛ ومؤشر الحاجات الأساسية للأسرة (حصة الفرد من السعرات). وتعبر تلك المؤشرات فقط عن البعد الاستهلاكى ولا تأخذ في الحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعى.٢- مؤشرات خط الفقر، ويعتبر هذا الاسلوب الأوسع استخداماً والمعتمد من قبل البنك الدولي، ويتضمن كل من خط الفقر المدقع، ونسبة الفقراء، وفجوة الفقر. ويوضح تتبع تطورات معدلات الفقر فى مصر ما يلى:

١- شهدت الفترة من بداية التسعينيات تغيرات ملحوظة في معدلات الفقر في مصر. وتشير بيانات الشكل (٢) إلى إنخفاض معدلات الفقر في أعوام ١٩٩٥،٢٠٠٠ لتسجل ١٩,٤% ، ١٦,٧% على الترتيب مقارنة بـــ ٢٤,١٨% عند بداية الفترة ١٩٩٠، ولكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى في الأعوام التالية لتسجل ٢٦,٣% في عام ٢٠١٤ ووصلت إلى ٣٢,٥% عام ٢٠١٨ مقابل ١٦,٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (الأمم المتحدة، تقرير الأهداف التنموية للألفية، التقرير السنوي الثاني، مصر، ٢٠٠٤).

شكل رقم (٢)

تطور نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٧/٢٠١٨)

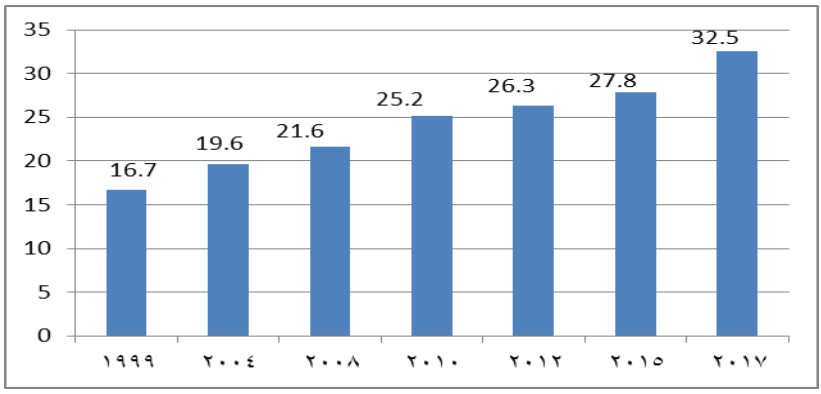

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام متفرقة.

٢- توضح بيانات الشكل (٣) زيادة نسبة الفقر المدقع خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من ٢,٩% حتى ٦,١% مقارنة بـــ ٦,٥٤% في بداية عام ١٩٩٠. وانخفضت هذه النسبة فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ واستمرت في الانخفاض عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ولكن عاودت الارتفاع عام ٢٠١٧/٢٠١٨ لتصل إلى ٦,٢% من السكان.

شكل رقم (٣)

تطور نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٧/٢٠١٨)

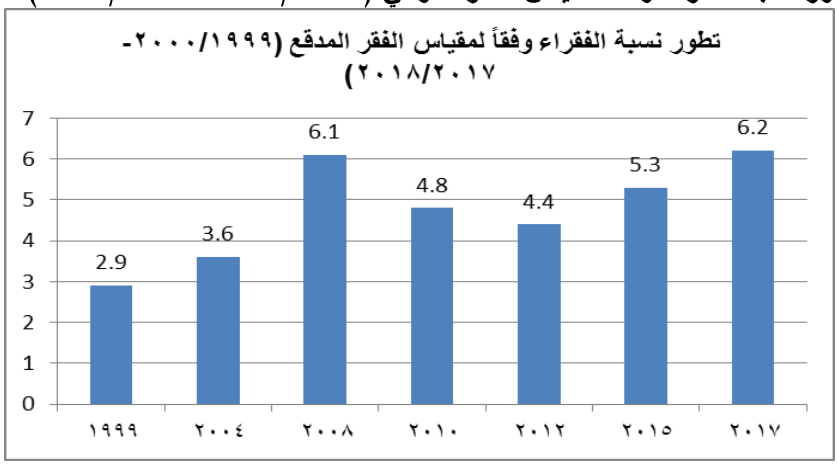

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام متفرقة.

٤- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر فى مصر

يهدف هذا النموذج إلى قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وبالتالي هذا القسم يهدف إلى:

أولاً: توصيف النموذج ومصادر البيانات.

ثانياً: المنهج القياسي الملائم لتقدير النموذج.

ثالثاً: تحليل التكامل المشترك.

رابعاً: تقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل.

٤-١: توصيف النموذج

متغيرات الدراسة

يحتوي نموذج الدراسة على متغير تابع هو دليل التنمية البشرية كمؤشر لقياس للفقر(HDI)، وعدد من المتغيرات المستقلة تشمل- استناداً إلى النماذج الواردة في الدراسات السابقة- كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل نمو السكان (POP)، ومعدل التضخم (INFL)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (OPEN). وقد تعددت المؤشرات المستخدمة فى التعبير عن هذه المتغيرات في الدراسات التطبيقية غير أنه بعد إجراء عديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل استخدام المؤشرات التي تم الاستقرار عليها. وتتمثل المتغيرات والمؤشرات المستخدمة في النموذج القياسي فيما يلي:

١- دليل التنمية البشرية (HDI): يستخدم دليل التنمية البشرية كمؤشر لقياس الفقر. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُعرف دليل التنمية البشرية على أنه مؤشر نسبي مركب يقيس مستوى الإنجاز للدولة في ثلاثة جوانب أساسية للتنمية البشرية وهي: أ- المستوى الصحى، ويقاس من خلال العمر المتوقع عند الميلاد. ب- جانب المعرفة، وتقاس بالمتوسط المرجح لمعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ومعدلات القيد الإجمالية فى التعليم الأساسي والثانوي والجامعي. جـ- المستوى المعيشى، ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الأمريكي مصححاً بمعامل مكافئ القوة الشرائية.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يقاس من خلال مؤشر نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٣- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP): يقاس من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٤- معدل نمو السكان (POP): يقاس من خلال مؤشر المعدل السنوي للنمو السكاني.

٥- التضخم (INFL): يقاس من خلال مؤشر معدل التضخم السنوي المحسوب على أساس الرقم القياسي السنوي لأسعار المستهلك.

٦- درجة الانفتاح الاقتصادي (OPEN): يقاس من خلال مؤشر حجم التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى.

٤-٢: المنهج القياسى الملائم لتقدير النموذج

يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error-Correction Model (ECM) عادةً في الدراسات التطبيقية لاختبار وتقدير العلاقات الاقتصادية في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف. ويسمي بنموذج تصحيح الخطأ لأنه يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين المتغير التابع ومحدداته. ويتم من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك المقترح من جانب Pesaran et al., (2001)؛ بالاعتماد على مدخل الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتقدير معلمات الأجل الطويل والقصير باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

٤-٣: تحليل التكامل المشترك

يتم الكشف عن خاصية التكامل المشترك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختبار جذر الوحدة

قبل تطبيق مدخل(ARDL) للتكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة يجب أولاً تحديد رتبة التكامل المشترك لهذه المتغيرات (Frimpong and Oteng-Abayie, 2006, PP.6- 9). تتضمن اختبارات جذر الوحدة عدة أنواع من الاختبارات منها، اختبار دكي- فولر Dickey-Fuller Test (DF)، اختبار دكي- فولر الموسع (ADF)، واختبار فيليبس- بيرون (PP)، وهذا الأخير هو الذي سيستخدم في الدراسة الحالية. يتضح من نتائج الاختبار الموضحة بالجدول رقم (٢) أن متغير دليل التنمية البشرية HDI كمؤشر للفقر مستقر في صورته الأصلية Level عند مستوى معنوية ٥%، وبالتالي فإن رتبة تكامله تكون من الدرجة صفر I(0).

جدول رقم (٢)

اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار فيليبس– بيرون (PP)

نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار فيليبس-بيرون						
المتغير	المتغير في وضعه الاصلي		المتغير في الفرق الأول			رتبه المتغير
	Constant	Constant &Trend	Constant	Constant & rend	None	
HDI	-2.994460	-0.942875				I(0)
	0.0477	0.9363				
FDI	-2.477562	-2.492937	-5.535330	-5.422430		I(1)
	0.1314	0.3287	0.0001	0.0008		
GDP	-2.863956	-2.791159	-7.108803	-7.013975		I(1)
	0.0625	0.2118	0.0000	0.0000		
POP	-2.423538	-2.454677	-2.569285	-2.710847	-2.643877	I(1)
	0.1447	0.3460	0.1115	0.2403	0.0102	
INFL	-2.863836	-2.892407	-7.184682			I(1)
	0.0625	0.1797	0.0000			
OPEN	-2.025060	-2.048030	-5.150748			I(1)
	0.2750	0.5509	0.0003			

المصدر: إعداد الباحثه اعتمادا على برنامج Eviews 10 ، القيم الحرجه عند المستوى level بإدخال الحد الثابت فقط – ٣,٧٠،–٢,٩٨ عند مستوى معنوية ١ % ، ٥% على التوالي ، وبإدخال الحد الثابت والاتجاه معاً تكون القيم الحرجة – ٤,٣٤، ٣,٥٩– عند مستوى معنوية ١ % ، ٥% على التوالي.
وعند الفرق الأول ١st Difference وبإدخال الحد الثابت فقط تكون القيم الحرجة – ٣,٧٠ ، ٢,٩٨ – عند مستوى معنوية ١ % ، ٥% على التوالي، و وبإدخال الحد الثابت والاتجاه معاً تكون القيم الحرجة ٤,٣٤– ، ٣,٥٩– عند مستوى معنوية ١ % ، ٥% على التوالي، وفى حالة (Non) تكون القيم الحرجة –٢,٦٦ ، –١,٩٥ عند مستوى معنوية ١ % ، ٥% على التوالي.

أما باقي متغيرات الدراسة فهي غير مستقرة في صورتها الأصلية ولكنها مستقرة بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى لها سواء عند مستوى معنوية ١% أو ٥% وبالتالي فإن كلًا منها متكامل من الدرجة الأولى I(1)، ولا يوجد أي متغير رتبة تكامله أعلى من الدرجة الأولى.

المرحلة الثانية:الكشف عن توافر خاصية التكامل المشترك بين المتغيرات

أصبح منهج اختبار الحدود Bounds Testing Approach The بالاعتماد على مدخل الانحدار الذاتي ذي الفترات الموزعة (ARDL) الذي طوره .Pesaran et al (2001) شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة، وهذا المنهج هو الذي سوف يستخدم في الدراسة الحالية. ويتميز منهج اختبار الحدود بعدة مزايا منها: ١- أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0) ، أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) . ٢- أنه يتجنب مشاكل الارتباط الذاتي .(Narayan, 2004, PP.193-194) . ٣- أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة إذا كان حجم العينة، عدد المشاهدات، صغيراً كما في حالة الدراسة الحالية. ٤- أن استخدامه يساعد على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معاً في نفس الوقت .(Erdem E. & Tugcu, 2012, PP.299-300)

ويتم إجراء اختبار التكامل المشترك طبقاً لاختبار الحدود من خلال تقدير معادلة الـ ARDL التي تأخذ الصورة التالية:

$$\Delta HDI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \Delta HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta POP_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta INFL_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta OPEN_{t-i} + \lambda_1 HDI_{t-1} + \lambda_2 FDI_{t-1} + \lambda_3 GDP_{t-1} + \lambda_4 POP_{t-1} + \lambda_5 INFL_{t-1} + \lambda_6 OPEN_{t-1} + \varepsilon_t \quad (١)$$

حيث تمثل Δ معامل الفروق الأولى للمتغير، $\alpha 0$تمثل ثابت المعادلة، ρ تمثل عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات (الفجوات الزمنية)، $\alpha 1i$.... $\alpha 6i$تمثل معلمات الأجل القصير، وتمثل $\lambda 1i$.... $\lambda 6i$ معلمات الأجل الطويل. ويتم مقارنة قيمة إحصائية F- المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F- الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في (Pesaran et al. 1999) لتحديد ما إذا كان هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل أم لا.

ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك ، حيث يتضح أن هناك تكاملًا مشتركاً بين متغيرات النموذج، أى توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول رقم (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

مستوى المعنوية	قيمة الحد الأدنى	قيمة الحد الأعلى	قيمة F- المحسوبة
%1	3.06	4.15	118.1769
%5	2.39	3.38	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 10

ويمكن تقدير علاقات الأجل الطويل والأجل القصير بناءاً على اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .

تقدير علاقات الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ:

يتفادى نموذج تصحيح الخطأ مشكلة الانحدار الزائف في عملية التقدير في الأجل الطويل، كما يحقق الطبيعة الحركية للنموذج في الأجل القصير(الشناوي، ٢٠٠٣).

تقدير علاقات الأجل الطويل: يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$HDI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \alpha_{1i}\, HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{2i}\, FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{3i}\, DP_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta \alpha_{4i}\, POP_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{5i}\, INFL_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{6i} OPEN_{t-i} + \varepsilon_t$$

وتمثل$\alpha 1$ ... $\alpha 6$ معلمات الأجل الطويل التي يتم تقديرها، ويبين الجدول رقم (٤) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل. ومن خلال الجدول رقم (٤)، يمكن صياغة معادلة الانحدار المقدرة في الأجل الطويل على الصورة التالية:

$$HDI = -0.5911 + 0.0186*FDI + 0.0237*GDP + 0.4613*POP - 0.0127*INFL + 0.0107*OPEN + \varepsilon t$$

جدول رقم (٤): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغير	قيمة المعلمة المقدرة	T-stat	Prob.
FDI	0.188576	5.442775	0.0321
GDP	0.023714	3.462638	0.0442
POP	0.461340	4.273856	0.0506
INFL	-0.012655	-3.548296	0.0211
OPEN	0.010715	3.916546	0.0500
C	-0.591133	-1.964235	0.1885
R^2	0.999991		
$Adj.R^2$	0.999891		
DW	3.249144		
F-statistics	9971.950		
(P- value)	(0.000100)		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وتشير قيمة معامل التحديد (R2) إلى ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج (٠,٩٩). كما تشير قيمة احصائية F- إلى جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الاحصائية.

يلاحظ من تقدير علاقات الأجل الطويل ما يلي:

* تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على دليل التنمية البشرية ، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% يترتب عليها ارتفاع دليل التنمية البشرية بنسبة ٠,١٩% .

* يؤثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على دليل التنمية البشرية ، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% يترتب عليها ارتفاع دليل التنمية البشرية بنسبة ٠,٠٢٤%.

* يؤثر معدل نمو السكان تأثيراً ايجابياً ولكنه غير معنوياً على دليل التنمية البشرية، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة معدل نمو السكان بنسبة ١% يترتب عليها ارتفاع دليل التنمية البشرية بنسبة ٠,٤٦%.

* يؤثر معدل التضخم تأثيراً سلبياً ومعنوياً على دليل التنمية البشرية ، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة معدل التضخم بنسبة ١% يترتب عليها انخفاض دليل التنمية البشرية بنسبة ٠,٠١٣%.

* تؤثر درجة الانفتاح الاقتصادي تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على دليل التنمية البشرية .

ب- تقدير علاقات الأجل القصير:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير معلمات الأجل الطويل، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير معلمات الأجل القصير.

ويمكن كتابة الصيغة العامة لمعادلة الأجل القصير(وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ) على النحو التالي:

$$\Delta HDI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \alpha_{1i} \Delta HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{2i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{3i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{4i} \Delta POP_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \Delta INFL_{t-i} + \sum_{i=0}^{\rho} \alpha_{6i} \Delta OPEN + \varepsilon_t + \beta CointEq_t$$

تمثل $\alpha 1i$,....., $\alpha 6i$ معلمات الأجل القصير التيّ يتم تقديرها والتي تعتبر بمثابة مرونات بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية على المدى القصير. ويمثل $CointEqt-1$ أو (ECT) حد تصحيح الخطأ، β هى معامل سرعة التعديل **speed of adjustment**، أى سرعة تعديل عدم توازن الفترة السابقة، وهذا المعامل يمثل نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة التي يتم تعديلها في الفترة الحالية، الأمر الذي يعني أن القيمة المطلقة لهذا المعامل تعكس السرعة التي يتم بها استعادة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل سالباً ومعنوي حتى يتم تصحيح خطا التوازن **error equilibrium**، وللتأكيد على وجود تكامل مشترك.

ومن خلال نتائج تقدير نموذج الـــ ARDL يمكن توضيح نموذج الأجل القصير(ECM) من خلال الجدول رقم (٥).

ومن خلال قيمة وإشارة المعلمات المقدرة يمكن تفسير نتائج الأجل القصير اقتصادياً على النحو التالي:

– أن دليل التنمية البشرية (HDI) في الأجل القصير يتأثر بمعدل العام السابق والعام الذى قبله، حيث أن زيادة دليل التنمية البشرية بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة دليل التنمية البشرية بنسبة ١,١٣% مع وجود فترة تباطؤ زمني واحدة وبنسبة ٠,٣% مع وجود فترتين تباطؤ زمني .

– تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على دليل التنمية البشرية في الأجل القصير تأثيراً متشابهاً مع التأثير في الأجل الطويل. ففي الأجل القصير نجد أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة دليل التنمية البشرية بنسبة ٠,٠٩% في نفس الفترة الزمنية، وبنسبة ٠,١٦% مع وجود فترة تباطؤ زمنى واحدة، وبنسبة ٠,٨ % مع وجود فترتين تباطؤ زمني.

- أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الأجل القصير بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة دليل التنمية البشرية بنسبة ٠,٢% في نفس الفترة الزمنية .

- أن زيادة معدل التضخم (INFL) في الأجل القصير بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض دليل التنمية البشرية بنسبة ١,٣% في نفس الفترة الزمنية .

- أن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي (OPEN) في الأجل القصير بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة دليل التنمية البشرية بنسبة ٠,٠١% في نفس الفترة الزمنية .

ويلاحظ أن إشارة معامل حد تصحيح الخطأ سالبة وتأثيره معنوي إحصائياً، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وقيمته (٩٧%)، مما يعنى أن ٩٧% من الإنحراف عن العلاقة التوازنية في الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال سنة من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

جدول رقم (٥): نتائج تقدير نموذج ECM وفقاً لتحليل ARDL

المتغير	قيمة المعلمة المقدرة	T-stat	Prob.
D(HDI(-1))	1.132242	40.79503	0.0006
D(HDI(-2))	0.296726	13.32730	0.0056
D(FDI)	0.094406	46.22279	0.0005
D(FDI(-1))	0.1 61757	35.58909	0.0008
D(FDI(-2))	0.800810	22.30567	0.0020
D(GDP)	0.2 01677	21.41574	0.0022
D(GDP(-1))	0.502636	26.97259	0.0014
D(GDP(-2))	1.101654	33.25015	0.0009
D(POP)	-0.049462	-30.52274	0.0011
D(POP(-1))	-0.009305	-6.029805	0.0264
D(POP(-2))	-0.006738	-4.779591	0.0411
D(INFL)	-1.300556	-28.56129	0.0012
D(INFL(-1))	-0.0020621	-29.34261	0.0012
D(INFL(-2))	-0.001057	-44.36668	0.0005
D(OPEN)	0.010261	19.63066	0.0026
D(OPEN(-1))	0.030742	41.11884	0.0006
D(OPEN(-2))	0.501363	53.35368	0.0004
CointEq(-1)*	-0.96 7475	-57.52351	0.0003

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

جـــ- اختبار مدى ملائمة النماذج في التقدير

بعد تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير يكون من الضروري اختبار مدى ملاءمة النماذج التي تم الاعتماد عليها في تقدير هذه المعلمات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاختبارات التالية:

أولا :اختبار الكشف عن عدم ثبات التباين Heteroscedasticity

سوف يتم الاعتماد على اختبار(BPG) Breusch- Pagan-Godfrey للكشف عن وجود هذه المشكلة، وفي هذا الاختبار يتمثل فرض العدم في عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Greene, 2012, PP.315-317). ووفقاً لنتائج هذا الإختبار لا يتم رفض فرض العدم - حيث أن قيمة P value عالية، وفقاً لإختبار F-statistic (0.7)، ووفقاً لإختبار Chi- square (0.4) ، وبالتالي لا يوجد مشكلة عدم ثبات تباين الحد العشوائي.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

سوف يتم الاعتماد على اختبار (BG) Breusch-Godfrey والمعروف باسم LM test (Greene, 2012, PP.315-317). ويتمثل فرض العدم في هذا الاختبار في عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وتوضح نتائج هذا الاختبار أنه لا يتم رفض فرض العدم- حيث أن قيمة P value عالية وفقاً لإختبارF-statistic (0.8)، ووفقاً لإختبار Chi -quare (0.6) ، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

ثالثا: اختبار الاستقرار الهيكلي

لتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Residual (CUSUM)، اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares of Residuals) (CUSUMSQ. (Goksu & Ergun, 2013, PP.160-162)

شكل رقم (١) م١

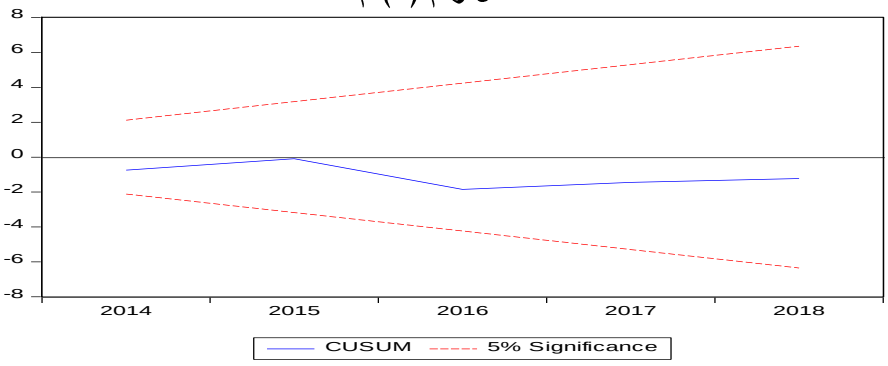

شكل رقم (٢) م٢

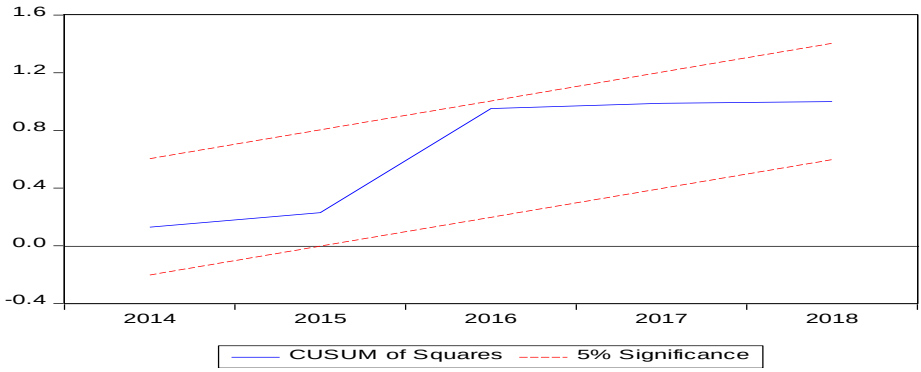

ويتضح من الشكل رقم (١) م١ والشكل رقم (٢) م٢، أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة.

٥- النتائج والتوصيات

٥-١: النتائج

تتمثل أهم النتائج التى توصل إليها البحث فيما يلي:

- أوضحت الأدبيات النظرية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن تؤدي مباشرة إلى زيادة مخزون رأس المال الكلي، وتعتمد الزيادة فى رأس المال الاستثماري الناتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على درجة الإحلال والتكامل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المحلي، فكلما ذادت درجة تكامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي كلما ذادت مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الحد من الفقر.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر من خلال تأثيره على التوظف وهذا بمثابة الأثر الرئيس لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر، ولا يتضمن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف فقط خلق وظائف جديدة داخل الشركات الأجنبية التابعة (وهو ما يُعرف بالتوظف المباشر) ولكن أيضاً الوظائف التي تنشأ داخل الكيانات ذات الصلة أفقياً أو رأسياً أو على المستوى الكلي (وهو ما يعرف بالتوظف غير المباشر).
- لا تعمل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر فقط من خلال زيادة التوظف ولكن أيضاً من خلال جودة الوظائف ومكان أو موقع التوظيف.
- أما عن نتائج التحليل القياسي، فقد توصلت الباحثة من خلال الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ(ECM) ومدخل ARDL لتقدير علاقات الأجل الطويل والقصير إلى وجود أثر موجب ومعنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دليل التنمية البشرية

كمؤشر للحد من الفقر إلا أن الأثر ضيل كما يتضح من قيم المعاملات. وتشير القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ أو معامل سرعة التعديل أن ٩٧% من أخطأ التوازن فى الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال السنة من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل. ومن ثم يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج لأغراض السياسة الاقتصادية.

٥-٢: التوصيات

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية:

- الاستفادة من امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الإنتاج وتوجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية المحركة للنمو الاقتصادي.
- ضرورة وجود تنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسات سوق العمل.
- على الدولة المضيفة المفاضلة بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الساعية لإجتذابه واختيار الشكل الذي يكون أكثر ملائمة لواقعها الاقتصادي.
- تحديث برامج التدريب الوظيفية والمهنية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل وبناء على الاستقصاءات المقدمة للمستثمرين.
- الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التعليم ومن خلال شراكات مع القطاع الحكومي بما يسهم في توفير الايدي العاملة المؤهلة والتي تستطيع دخول سوق العمل.
- ربط الاعفاءات المقدمة للمستثمرين بفرص العمل وبرامج التدريب .
- أهمية القيام بمراجعة دورية لتحديث وتطوير قوانين تشجيع الاستثمار في مصر بشكل خاص لزيادة القدرة التنافسية لها في جذب الاستثمارات الاجنبية، مع ضرورة الاهتمام بشكل أكثر فعالية بمعالجة الإجراءات البيروقراطية.

هوامش الدراسة

١- الشناوي، اسماعيل أحمد، (٢٠٠٣)، "تحليل كمي لمحددات الادخار القومي في ظل سياسة التحرير المالي في مصر باستخدام اسلوب التكامل ونموذج تصحيح الخطأ"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الاسكندرية، مجلد ٤٠، العدد الثاني، ص ص ٦٧- ١٢٩.

٢- حسين، إيناس فهمي، (٢٠١٨)، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر"، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٥، العدد الثاني، ص ص ١٦٧-١٩٥.

٣- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف التنموية للألفية، التقرير السنوي الثاني، مصر، ٢٠٠٤.

1-Agarwal, M., Atri,P. & Kundu,S.(2017), "Foreign Direct Investment and Poverty Reduction: India in Regional Context", South Asia Economic Journal, Vol.18, No.2, PP. 135-157.

2- Arabyat,Y.A. (2017), "The Impacts of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in The Developing Countries", International Finance and Banking, Vol. 4, No. 2, PP.92-111.

3-Assadzadeh, A. & Pourqoly, J. (2013), "The Relationship between Foreign Direct Investment, Institutional Quality and Poverty: Case of MENA Countries", Journal of Economics, Business and Management, Vol. 1, No. 2, PP.161-165.

4- Chudnovsky, D. & Lopez, A. (1999), "Globalization and Developing Countries: Foreign Direct Investment and Growth and Sustainable Human Development", UNCTAD Occasional Paper.

5- De Mello, L.R. (1999), "Foreign direct investment-led growth: Evidence from time series and panel data", Oxford Economic Papers, Vol.51, No.1, PP. 133-151.

6- Dollar, D. & Kraay, A. (2001), "Growth is Good for the Poor Policy Research" Working Paper 2587, World Bank, Washington DC .

7- Erdem E. & Tugcu C. T. (2012), "Higher Education and Unemployment: Acointegration and Causality Analysis of the case of Turkey", European Journal of Education,Vol. 47, No. 2, PP.229-305.

8- Farole T. & Winkler D. (2012), "Foreign Firm Characteristics, Absorption Capacity and The Institutional Framework: The Role of Mediating Factors For Foreign Direct Investment Spillovers in Low and Middle Income Countries", Policy Research Working Paper 6265. World Bank, Washington, DC.

9- Feenstra, R. & Hanson, G. (1997), "Foreign Direct Investment and Relative Wages: Evidence from Mexico's Maquiladoras", Journal of International Economics, Vol. 42, PP. 371-93.

10- Frimpong, J. M. & Oteng-Abayie E. F. (2006), "Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships, American Journal of Applied Sciences,Vol. 3,No. 11, PP. 2079-2085.

11- Ganic, M. (2019), Does Foreign Direct Investment (FDI) Contribute to Poverty Reduction? Empirical Evidence from Central European and Western Balkan Countries, Scientific Annals of Economics and Business, Vol.66, No.1, PP. 15-26.

12-Gohou, G. L. & Soumare, I. (2012), "Does Foreign Direct Investment Reduce Poverty in Africa and are There Regional Differences?", World Development, Elsevier, Vol. 40, No. 1, PP. 75-95.

13- Goksu, A. & Ergun, U. (2013), Applied Econometrics: With Eviews Applications, IBU Publications.

14- Greene, W. H. (2012), Econometric Analysis, 7th Edition, Pearson, United States of America.

15- Hemmer, H. R., Phuong, H., Nguyen T. (2002) , "Contribution of foreign direct investment to poverty reduction: The case of Vietnam in the 1990s", Entwicklungsokonomische Diskussionsbeitrage, No. 30, Justus-Liebig-Universitat Gieben.

16- Hernandez, M. & Calvo, C. (2006), "Foreign Direct Investment and Poverty in Latin America" , Leverhulme Centre for Research on Globalisation and Economic Policy University of Nottingham, PP.21-22.

17- Hung, T.T. (2005), "Impacts of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in Vietnam", IDS Program, GRIPS, 1-24. Retrieved from http:// www.grips.ac.jp/vietnam/VDFTokyo/Doc/18TTHungPaper.pdf.

18- Klein, M., Aaron, C.& Hadjimichael, B. (2001), 'Foreign Direct Investment and Poverty Reduc-tion', Paper presented at the OECD Conference on New Horizons and Policy Challenges for Foreign Direct Investment in the 21st Century, 26-27 November (Mexico City).

19- Kokko, A. (1996), "Productivity Spillovers from Competition Between Local Firms and Foreign Affiliates", Journal of International Development, Vol.8, No. 4, PP. 517- 530.

20- Magombey, M.T& Odhlambo, N.M. (2017), "Foreign Direct Investment And Poverty Reduction" , Comparative Economic Research, Vol. 20, No. 2, P.76.

21- Markusen, J. & Venables A. (1999), "Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European Economic Review, Vol.43, No.2, PP. 335-356.

22-Meyer, K.E. (2004), "Perspectives on Multinational enterprises in emerging economies", Journal of International Business Studies, Vol. 35, No. 4, PP.259-276.

23- Meyer, K.E. & Sinani, E. (2009), "When and where does foreign direct investment generate positive spillover? A meta-analysis", Journal of International Business Studies, Vol. 40, No. 7, PP.1075-1094.

24- Narayan, P. (2004), "Fiji's tourism demand: the ARDL approach to cointegration", Tourism Economics, Vol.10, No. 2, PP.193-206.

25- Phillips, P. C. B. & Perron P. (1988), "Testing for A unit Root in Time Series Regression", Biometrika, Vol.75, No.2, PP.335-346.

26- Saggi, K. (2000), "Trade, Foreign Direct Investment and International Technology Transfer: A Survey", World Bank Working Paper 2349, World Bank.

27-Shamim, A., Azeem, P., & Naqvi, M. A. (2014), "Impact of foreign direct investment on poverty reduction in Pakistan", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol.4, No. 10 , PP.465- 490.

28- Tambunan, T. (2006), "The Impact of foreign Direct Investment on Poverty Reduction: A survey of literature and A temporary finding from Indonesia", Center for Industrial Economic Studies, Faculty of Economics, University of Trisakti , Jakarta-Indonesia.

29- Tsaurai, K. (2018), "Investigating The Impact of foreign Direct Investment on Poverty Reduction Efforts in Africa", Revista Galega de Economia, Vol. 27, No. 2, PP.139-154.

30- Ucal, M.S. (2014), "Panel Data Analysis of Foreign Direct Investment and Poverty from the Perspective of Developing Countries", Procedia - Social and Behavioral Sciences, No. 109, PP. 1101 – 1105.

31- UNCTAD (1994), "Transnational Corporations, Employment and Workplace", New York, Geneva.

32- UNCTAD (1999), "World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development" , New York, Geneva.

33- Wakyereza, R. S. (2017), The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda, Ph.D., Victoria University, Melbourne Australia.